دفاتر السياسة والقانون المجلد: 18 / العدد: 02 (2026) ص ص: 180 - 189

الدولة الهشة ومهددات الاستقرار السياسي في منطقة الساحل: دراسة حالة النيجر

The Fragile State and Threats to Political Stability in the Sahel Region: A Case Study of Niger

بن بلخير جمال *

جامعة تامنغست (الجزائر) benbelkheir.djamel@univ-tam.dz

مخبر : إستراتيجية التنمية في المناطق الحدودية بالجنوب الكبير – جامعة الحاج موسى اق أخموك تامنغست - أ.د. برادي احمد

بن عودة محمد أمين

جامعةغرداية(الجزائر) benaouda.mohamedlamine@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإرسال:2026/03/25 * تاريخ القبول:2026/05/31 * تاريخ النشر: 02/ 06 /2026

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف عند مفهوم الدولة الهشة ومهددات الاستقرار السياسي في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال دراسة مقومات الهشاشة في دولة النيجر، حيث تعتبر نموذجا واضحا يجعلها حالة مثالية لفهم الظاهرة.

وخلصنا في الأخير إلى أن حالة النيجر الهشة تولد عدم الاستقرار وعدم الاستقرار يعمق من الهشاشة، وبالتالي فالحلول الأمنية والعسكرية وحدها لا تكفي، بل تكون بمعالجة جذور الأزمة التي تتطلب مقاربة متكاملة، فاستقرار النيجر اختباراً مصيرياً ليس فقط لشعبها، بل لاستقرار منطقة الساحل بأكملها والمجتمع الدولي

الكلمات المفتاحية:

الساحل الإفريقي، الدولة الهشة، الاستقرار السياسي، النيجر، الحلول الامنية.

Abstract:

The study aims to examine the concept of the fragile state and the threats to political stability in the African Sahel region, by studying the foundations of fragility in Niger, which is considered a clear model that makes it an ideal case for understanding the phenomenon.

In the end, we concluded that Niger's fragile condition generates instability, and this instability, in turn, deepens the fragility. Consequently, security and military solutions alone are insufficient. Instead, addressing the roots of the crisis requires an integrated approach. The stability of Niger is a critical test not only for its people but for the stability of the entire Sahel region and the international community.

Keywords:

African Sahel region, fragile stat, Political stability Niger, Security solutions

* **المؤلف المرسل: بن بلخير جمال،**

مقدمة

في عالم تتداخل وتتشابك فيه العلاقات الدولية وتعصف به التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، برز مفهوم "الدولة الهشة" كأحد أبرز التهديدات للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ، وتُعرف الدولة الهشة بأنها الدولة التي تعجز حكومتها عن أداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك فرض سيادتها على إقليمها، وتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، والحفاظ على الشرعية السياسية ، ومن بين النماذج الصارخة التي تجسد هذا المفهوم، تأتي جمهورية **النيجر** في صدارة المشهد.

تعد النيجر، الواقعة في قلب منطقة الساحل الإفريقي المضطربة، حالة دراسية مثالية لتحليل أبعاد الهشاشة وآثارها. فعلى الرغم من ثرائها بالموارد الطبيعية وعلى رأسها اليورانيوم، تظل واحدة من أفقر دول العالم، عاجزة عن تحقيق التنمية المستدامة لشعبها. تتداخل في حالة النيجر مجموعة معقدة من العوامل الداخلية، كضعف المؤسسات، والفساد المستشري، والانقلابات العسكرية المتكررة، ، والنزوح والهجرة غير الشرعية، وتحديات خارجية، كالتطرف العنيف والإرهاب العابر للحدود، وتأثيرات التغير المناخي القاسية.

فإلى أي مدى ساهمت الدولة الهشة في تقويض الاستقرار السياسي في النيجر؟

1.مفهوم الدولة الهشّة:

الدولة الهشّة Shake State لفظ تمّت صياغته كبديل ومرادف لمصطلح الدولة الفاشلة الذي استخدمه بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم كلٌّ من هيلمان و راتمر، وقد درج إستحدام المصطلح محاولةً من الباحثين للإشارة إلى حالةٍ من الفشل قد تعيشها الدولة في إدارة وتسيير شؤونها في عدّة مجالات بمستويات ودرجات متفاوتة ومتباينة، مما يجعلها الأقل أداءاً وتأثيراً وفاعلية مقارنة ببقية الوحدات السياسية المنضوية بالتنظيم الدولي ككل، خاصةً فيما اتصل "بعجزها على تحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها وعدم القدرة على الوصول لمتطلبات التنمية(مغيش، 2021، ص 227) ، وعليه يصبح المصطلح على هذا النحو يمزج مابين عدّة مؤشرات ومعطيات إقتصادية، إجتماعية وسياسية.

ينطوي مفهوم الدولة الهشّة The Fragile State أو الدولة الفاشلة على حالة من الغموض والتداخل الشديدين، وذلك بالنظر إلى التشعبات التي تطبع الزوايا والمقاربات التي ينظر إليها للمصطلح، سواءٌ ماتعلّق الأمر بالخلفية الفكرية المعرفية للباحثين والدارسين، أو بالسياق البحثي التي يتم التعامل به مع تحديد الأبعاد المفاهيمية له، فوفق مارتين غريفيش فقد عرّفها باعتبارها "دولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدةٍ سياسية واقتصادية قابلة للحياة، وعليه فإنها دولة غير قابلة للحكم وتنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي(بوزيدي ، 2018، ص 59).

ومع اتساع دائرة الأبحاث والدراسات المتصلة بأداء الدول غير المستقرة لبلدان العالم الثالث، أضحى تداول مصطلح الدولة الهشّة أو الفاشلة يأخذ أبعاداً عديدة ومعقّدة، بل وأصبح يتأثر بالتوصيفات والإصطفافات الأيديولوجية المختلفة، مما جعل المفهوم يبدو مثقلاً بالتسييس شبه الممنهج، وعليه عرّفت الدولة الهشّة على أنها "كل وحدة سياسية تعاني من التوترات والصراعات العميقة المتسمة بالإستمرارية وعلى مستويات عالية من العنف السياسي الأمني ضد الأنظمة السياسية القائمة، مما يفضي إلى مطالبات سياسية وجغرافية كالإنفصال أو

الإستقلال(قادة بن عبد الله ، 2019، ص 1328) ، ومن جهةٍ أخرى تعرّف على أنها الدولة التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي نتيجة للصراع الداخلي الذي قد يؤدي إلى إنهيار كيان الدولة ككل.

وفي سياقٍ متّصل، وبهدف إعطاء المفهوم دلالات وأبعاد محددة ليسهل تصنيف وترتيب الدول بمقتضاها، سعت الدراسات والأبحاث، وكذا الهيئات الدولية والحكومية إلى صك مجموعة من المؤشرات المتباينة من حيث الطبيعة والخلفية، لتحديد القصد من الهشاشة أو الفشل التي قد تصيب أي دولة، فمن ناحية أُعتبرت كل دولة هشّة إذا كانت (غير قادرة على الحكم، عاجزة على حماية حدودها المتنوعة من الاختراقات الخارجية، الإفتقار إلى الشرعية ومبدأ التداول السلمي على السلطة والحكم، تفشي الفساد وغياب النظم القانونية الضابطة، الإنقسام المجتمعي وحدة الصراعات الإثنية والدينية(بن سالم ، 2012، ص 73)).

ومن جهةٍ أخرى حدّدت مؤسسة صندوق السلام بعض المؤشرات الكمية والكيفية المساعدة في تحديد وتصنيف الدول الهشّة، إذ قسّم هذه المؤشرات إلى: مؤشرات تماسك يتم بمقتضاها دراسة مستويات التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية للدول، مؤشرات اقتصادية تتضمن أبعاداً و وحدات قياس مستويات رفاهية الشعوب والمجتمعات، مؤشرات سياسية متصلة بمفهوم مدى شرعية النظم السياسية القائمة، ومؤشرات اجتماعية تقيس بعض المحددات الاجتماعية مثل البطالة والنزوح الهجرة واللجوء، وأخيراً مؤشر التدخلات الخارجية في شؤون الدولة ومدى قدرة الدولة على إدارة شؤونها بعيداً عن الإملاءات الخارجية(قادة بن عبد الله ، ص 1329).

وبالتمعن في الكتابات والأدبيات الغربية، كثيراً مانجد تركيزاً مبالغاً فيه على جوانب إلتصقت طيلة عقود بالدول النامية أو دول الجنوب، جعلت من هذه الكيانات والوحدات السياسية دولاً هشّة وفاشلة وفق المنظور الغربي الرأسمالي، فوفق باتريسيا دا سيلفا وآخرون فإن الدول الهشة هي الدول التي لا تتناغم مع المحددات الديمقراطية الليبرالية، ولا تتسم الحياة السياسية فيها بتكريس مبادئ الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، واقتصادياتها تقوم على مستويات متدنية جداً للنمو، وعاجزة على توفير وتوزيع السلع والخدمات الأساسية للمواطنين، وفي ذات الوقت يركز الطرح الغربي لمفهوم الدولة الهشة الفاشلة بالنظر إليها على أنها من بين أكبر "مسببات الفشل الدولي لتحقيق الأجندات العالمية في التنمية، مكافحة كافة صور الفقر، العنف والصراعات الداخلية، الاستقرار السياسي وصولاً إلى المساهمة السلبية في مجابهة انعكاسات التغيرات المناخية (Patrícia ، 2021، ص 03) ، أي أنّ الدولة الهشّة وفق المقاربات الغربية أضحت ظاهرة معيقة لتحقيق الخطوط العريضة لأي أجندة عالمية هادفة لمعالجة القضايا الدولية المعاصرة.

2. الأوضاع السياسية في النيجر:

شكلت النيجر، منذ استقلالها عن فرنسا في 3 أغسطس 1960، نموذجًا لصعوبة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد واجهت البلاد التي توصف بأنها واحدة من أفقر دول العالم، تحديًا مزدوجًا في بناء مؤسسات دولة حديثة في بيئة الهشاشة الاقتصادية والانقسامات العرقية والجغرافية الصعبة.

1.2. المشهد السياسي في الفترة مابين 1960-1991(الحزب الواحد):

بعد الاستقلال عن فرنسا سنة 1960 تولى السيد "هاماني ديوري" الرئاسة حيث تبنى حكم مدني بنظام الحزب الواحد، واستمر في الحكم إلى غاية 1974، وتميزت فترة حكمه بعلاقات جيدة مع الجانب الفرنسي، ومن بين نتائج تلك العلاقات الوطيدة هو فتح المناجم الخاصة بإنتاج اليورانيوم سنة 1971 ، قبل أن تشهد الساحة موجة من التوترات وحالة من انغلاق الأفق السياسي تبعتها موجة من الاعتقالات والاتهامات طالت طلاب وسياسيين وحتى أعضاء حكومة، وإضافة إلى ذلك توالت موجات جفاف قاسية عصفت بالبلاد أدت إلى تأزم الوضع أكثر، و كذا تذمر و احتقان كبيرين في الأوساط الشعبية، فنتج عن كل هذا انقلاب عسكري سنة 1974 بقيادة العقيد "ساني كونتشيه"، والذي كان يشغل رئيسا للحكومة آنذاك(https://bit.ly/4lLTStE)

وبتولى العقيد "ساني كونتشيه" الحكم أصبح هذا أول انقلاب عسكري في عهد الاستقلال، ولم يختلف عن سابقه من حيث علاقته بالمستعمر القديم ، حيث كانت علاقته وطيدة أيضا، وتم توقيع سنة 1977 اتفاقية تعاون مشترك مع فرنسا، وظل في الحكم حتى وفاته 1987

وبعد وفاة الرئيس "كونتشيه" تقلد رئيس حكومته العقيد "علي سايبو" الرئاسة، وتم في عهده الإعلان عن قيام الحكومة الثانية في النيجر،وكان حكمه أكثر اعتدالا وليونة من سابقيه، غير أن المطالبة بالديمقراطية والتعددية وحرية الرأي من قبل المعارضة وكذا الطلاب والعمال أدى إلى القبول والانصياع لمطالبهم بفتح التعددية الحزبية وكان ذلك نهاية 1990.

2.2. المشهد السياسي في الفترة مابين 1991-2021 (التعددية الحزبية) :

ومع زوال نظام أحادي الحزب وميلاد عهد التعددية ظهرت العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات في بداية سنة 1991، هاته الحالة السياسية المزدهرة توجت بإقامة مؤتمر للمصالحة الوطنية في جوان 1991 يهدف إلى صياغة قوانين وتشريعات لتسهيل العملية الانتخابية وضمان نزاهتها، وترأس "اندريه ساليفو" المؤتمر حيث اصدر أمرا بتجريد "سايبو" من كامل سلطاته، كما تم تشكيل حكومة انتقالية حتى استكمال الانتخابات الرئاسية(https://bit.ly/47mSo39).

هذا الأمر لم ينل إعجاب المنظومة العسكرية والتي كانت تتخبط في مشاكل داخلية وصراعات وعدم استقرار داخلي، مثل ظاهرة التمرد والتي كانت الأوضاع المعيشية للجنود احد أهم أسبابها، أدت في الأخير إلى انهيار الحكومة الانتقالية نهاية سنة 1992 وسط توترات عرقية من جانب "التوارق" وتفاقم المشاكل الاقتصادية.

وفي افريل 1993 نال حزب تحالف قوى التغيير الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية، وانتخب السيد "ماهامان عثمان " رئيسا للبلاد، وشكلت هذه الانتخابات حدثا سياسيا مميزا باعتبارها أول انتخابات ديمقراطية تشهدها النيجر المستقلة، وتميزت هذه الفترة بنوع من الهدوء السياسي وتم خلالها تسوية ملف "التوارق" بتوقيع اتفاق سلام سنة 1994(بن بريهوم ، 2013، ص 176)

لكن في الانتخابات الرئاسية 1996 قام الرئيس بحل لجنة الانتخابات في يومها الأول من الفرز حيث كان من المفترض أن يتم على مدار يومين، رغم إشرافها ومساعدتها في الانتخابات البرلمانية عام 1994 و كونها مستقلة و وطنية وقام بتشكيل لجنة جديدة لتقوم بالفرز الذي أسفر على فوزه و مكوثه في الرئاسة (لوبيز بنتور ، 2000، ص 68)

وفي انتخابات عام 1996 قاد العقيد براهيم بري انقلابا عسكريا على الجمهورية الثالثة، بعد نزاع على السلطة بين كل من الرئيس ورئيس الوزراء، وبالتالي العودة الفعلية لحكم العسكر بإعلانه قيام الجمهورية الرابعة في ماي 1996، وقام بحل اللجنة المكلفة بالانتخابات وتعويضها بلجنة جديدة أعلنت فوزه والحصول على 57بالمئة من مقاعد البرلمان(بن بريهوم ، ص177)

ومن جهة أخرى لم يكن مرحبا بهذه الحكومة الجديدة في الأوساط السياسية في الداخل، وفي عام 1999 تم اغتيال الرئيس "براهيم بري" على اثر انقلاب أخر، وتم تشكيل حكومة انتقالية جديدة، ويعتبر هذا ثالث انقلاب عسكري في تاريخ النيجر المستقلة، ووصف بالانقلاب الدامي لما فيه من قتل للرئيس "براهيم"، حيث اختلف عن سابقيه من الانقلابات التي كانت تتخذ سياسة العزل لا القتل، وفي نفس السنة تم إصدار دستور جديد وحكومة ديمقراطية بقيادة "مامادو تانغا" الذي أعيد انتخابه في سنة 2004 لعهدة رئاسية ثانية، وكان من المقرر انتهاء عهدته دستوريا سنة 2009، لاستكمال عهدتين متتاليتين وفقا للدستور، غير انه طالب بالتمديد لمرة ثالثة، وانشأ لهذا الغرض لجنة لإعادة صياغة الدستور، ولكن في فيفري 2010 تعرض لانقلاب عسكري، وأصبح رابع انقلاب في تاريخ البلاد(https://bit.ly/4rV6UGW)

تم تشكيل مجلس عسكري من قبل الانقلابيين وعلق العمل بالدستور، وصاغوا دستورا جديدا وتم إجراء انتخابات رئاسية عام 2011 فاز بها "محمدو ايسوفو"، وتم إعادة انتخابه مرة ثانية في 20 مارس 2016 في ظرف سياسي وامني مضطرب(https://bit.ly/4rV6UGW)

3.2.الانتقال الديمقراطي وحكم بازوم (2021-2023) :

في حدث سياسي استثنائي ونادر، وللمرة الأولى في تاريخ النيجر، وبعد انتهاء العهدتين القانونيتين للرئيس "ايسوفو" وبدون تعديل للدستور أو انقلاب عسكري، تم انتقال السلطة سلميا وبانتخابات ديمقراطية من رئيس مدني منتخب إلى آخر بعد تاريخ حافل بالانقلابات، وكانت هذه الانتخابات على جولتين فاز بها الرئيس "محمد بازوم" بعد تحصله على قرابة 55بالمئة من الأصوات، وفي سابقة فريدة من نوعها سمحت بصعود رئيس عربي من أقلية صغيرة لا تتجاوز 1.5بالمئة من مجموع السكان

كان الرئيس بازوم قبل وصولة للرئاسة سياسيا فاعلا، وقد تقلد العديد من المناصب الوزارية والبرلمانية الهامة، وكان له دور قوي ومحوري في الحزب الديمقراطي مع الرئيس السابق "ايسوفو" ، فشغل مناصب وزارية كمنصب وزير الشؤون الخارجية على فترتين مختلفتين، وعين بعدها وزير للدولة للداخلية والأمن العام(https://bit.ly/40OfWub)

وقد تلقى انتقادات حادة ولاذعة من المعارضة قبل وأثناء وبعد الانتخابات، حيث أن المعارضة لم ترض بالنتائج، وتقدمت شخصيات معارضة بطلب إلى المحكمة الدستورية متهمة "بازوم" بتزوير الجنسية النيجرية، وأبدت عدم اعترافها برئاسته ومواصلة اعتراضها، واتهمته أيضا بتزوير نتائج الانتخابات بسرقة الصناديق وترهيب المنتخبين، غير أنها كانت بلا أدلة مثبتة مما جعلها مزاعم باطلة(https://shortlink.uk/1mhnF)

وفي فترته القصيرة في الرئاسة واجه العديد من الصعوبات والتحديات على جميع الأصعدة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكان الملف الأمني حاضرا بقوة متمثلا في هجمات الجماعات المتطرفة والتنظيمات

الإرهابية مثل "تنظيم الدولة الإسلامية" و"بوكو حرام" التي تنشط على الحدود الجنوبية الغربية، وكذا ملف "التوارق"، أما اقتصاديا فأزمة كورنا ضاعفت من معانات الاقتصاد وأثرت عليه بشكل كبير خاصة مع انخفاض حجم صادرات اليورانيوم مما انعكس سلبا على الموازنة العامة، واجتماعيا فقد حاول إعطاء حقوق وحرية أكثر للمرأة من خلال حق المساواة،كما كان "بازوم" يركز على قطاع التربية والتعليم ومحاولة تطوير المنظومة التعليمية، وكانت له طموحات وأهداف مرسومة من اجل النهوض بالقطاع واستهداف خفض نسبة الأمية بفرض التعليم الإجباري(https://shortlink.uk/1rt5A)

وبعد عامين من توليه الرئاسة تم احتجازه من قبل الحرس الجمهوري، وبالتالي انقلاب جديد، وتم إعلان عزله وغلق الحدود وكان وزير خارجيته قد أعلن توليه الحكومة المؤقتة، ونال هذا الانقلاب تأييد الجيش(https://bit.ly/40OfWub)

3. تداعيات انقلاب النيجر 2023

بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته النيجر مقارنة بمنطقة الساحل المضطربة، وبعد الاستثناء الذي صنعته بالانتقال السلمي للسلطة بين رئيسين مدنيين منتخبين، هاهي تعود لتسجيل انقلاب جديد يضاف إلى تاريخها الحافل بالانقلابات، وهو خامس انقلاب منذ استقلالها، وكان لهذا الانقلاب تداعيات عديدة على المستوى الداخلي والخارجي.

1.3 أسباب ودوافع انقلاب النيجر 2023 :

بما انه لم يتم ذكر أسباب الانقلاب بصورة واضحة من قبل قادة ومسؤولي الانقلاب، غير انه من خلال عديد الأحداث والتفاعلات يمكن استنباط أسباب ودوافع هذا الانقلاب ونذكر منها:

اعتزام الرئيس "بازوم" عزل رئيس الحرس الرئاسي "تشياني"من منصبه وإحالته على التقاعد، وهو الذي شغل هذا المنصب منذ سنة 2011، ما أشعره بالتهميش والخوف من فقدان منصبه وتهديد نفوذه، أدى به إلى رد فعل استباقي، وهو الإطاحة بالرئيس "بازوم" والانقلاب عليه، ويدخل هذا الصراع في إطار صراع الأجنحة داخل النظام الحاكم، فقد سعى الرئيس"بازوم" إلى تطهير السلطة من الموالين للرئيس السابق "ايسوفو"، وتنصيب مكانهم موالين له، من اجل إنهاء السيطرة والصراع على النفوذ(الجزار، 2023، ص6)

من الناحية الاقتصادية وباعتماد النيجر على المساعدات الخارجية ، واحتلالها المركز السابع من بين أفقر الدول في العالم، وأكثر من 40بالمئة من سكانها يعيشون الفقر المدقع، فان النيجر تعاني وضع معيشي واقتصادي صعب ساهم في تفاقم الأوضاع الاجتماعية، بالمقابل فان تفشي ظاهرة الفساد وظهور الطبقية، فاستيلاء الحكوميين والمسؤولين ومواليهم على ثروات الشعب، نتج عنه كسر الثقة بين الشعب وحكومته (جاسم محمد ، 2023،ص1)

الوضع الأمني المتدهور مع انتشار الجماعات الإرهابية وتزايد ضحاياها من المدنيين والعسكريين، وكذا نزوح اللاجئين من الدول المجاورة مثل مالي بوركينافاسو ونيجيريا، زاد في تفاقم الأوضاع الأمنية التي خلقت جو متوتر وخلافات بين الحكومة والجيش، حيث طالب الأخير بتحسين أوضاع الجنود والقادة العسكريين والاستفادة من الامتيازات، وانعكس هذا الأمر سلبا على معنويات ومردود الجيش، وأدى إلى حالة من السخط وعدم الرضا

في أوساطه، وبالتالي عرقلة المخطط الأمني لحكومة بازوم، خاصة بعد ظهور نية وبوادر بعزل رئيس الحرس الرئاسي الذي كان يتمتع بولاء أفراد الجيش(https://shortlink.uk/1rt8s)

2.4. تداعيات وانعكاسات انقلاب النيجر 2023 :

ترتبت على الانقلاب العسكري الأخير تداعيات عديدة أثرت سلبا على الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وعلى المستويين الداخلي والخارجي أهمها:

- زيادة نشاط الجماعات الإرهابية مثل "بوكو حرام و داعش" مع توفر حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري، حيث استغلت الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تنشط في الجنوب والجنوب الغربي حالة الفراغ الأمني التي تمر بها البلاد(https://shortlink.uk/1rt9m)

- عرقلة التعاون العسكري الفرنسي النيجري والخطط المشتركة الرامية لمكافحة الإرهاب، وتعتبر النيجر آخر موطئ قدم لفرنسا في غرب إفريقيا، وذات أهمية إستراتيجية كبيرة، بعد التحولات في كل من مالي وبوركينافاسو، كما أنها تعتمد على وارداتها من اليورانيوم على النيجر بنسبة مهمة، وكذا التأثير على جهود الاتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب، التي كانت تدعم جهود الدولة لمواجهة الإرهاب، وتمت عبر شراكة عسكرية في ديسمبر 2022، تهدف إلى تأسيس تموضع للاتحاد الأوربي على الأراضي النيجرية(https://shortlink.uk/1mhsH)

- تراجع الدعم الإقليمي و الدولي وهو ما يؤكده الموقف الرافض لعدد من المنظمات القارية والدولية، كالاتحاد الإفريقي ومجموعة "ايكواس"، وكذا موقف الو.م.أ برفضها الانقلاب في بادئ الأمر مما يهدد الشراكة الأمنية والاقتصادية بين البلدين(https://shortlink.uk/1mhsH)

- الابتعاد عن مظلة الدول الغربية والتوجه شرقا إلى روسيا وبعض الدول المجاورة، حيث تتبنى روسيا موقفا لم يؤيد الانقلاب، غير انه منفتح على العمل مع السلطة الانتقالية(جاسم محمد، ص1)

- على المستوى الإقليمي كانت هناك تأثيرات عديدة لهذا الانقلاب أهمها قضية اللاجئين، فقد تفاقمت أوضاع اللاجئين وزيادة عددهم، فحالة عدم الاستقرار الأمني بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية والمعيشية المزرية أدت إلى موجات نزوح كبيرة نحو البلدان المجاورة (جاسم محمد، ص1)

- هذا الانقلاب والتغييرات التي طرأت ستكون لها تداعيات على استقرار المغرب العربي بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة نظرا للحدود البرية الكبيرة التي تربط البلدين، وليس التهديد بسبب الهجرة غير الشرعية وملف اللاجئين والإرهاب فقط، بل هناك ملفات اقتصادية واستثمارات ضخمة تتمثل في أنبوب الغاز بين نيجيريا والجزائر الذي يعبر من النيجر ويذهب إلى أوربا، وكذا الطريق الصحراوي السريع الرابط بين عاصمتي نيجيريا والجزائر(https://shortlink.uk/1mhtl)

- تم فرض عقوبات اقتصادية من طرف مجموعة "ايكواس" على النيجر، وكانت قد اجتمعت دول المجموعة من اجل تدخل عسكري، غير انه واجهتهم بعض العقبات الأساسية مثل رفض نيجيريا التدخل العسكري، وهي تعد اكبر المساهمين في المجموعة (https://shortlink.uk/1mhu5)

- أما على صعيد التنافس الدولي فمع التغير الذي طرأ على التواجد العسكري والأمني الأجنبي، وخروج فرنسا وانسحابها من النيجر، وإغلاق القواعد العسكرية، وتعليق التعاون الأمني مع الو.م.أ مؤقتا، فان النخب

التي ارتبطت بتلك الدول، أصبحت في موقف ضعيف، مما أفسح المجال لنخب جديدة صاعدة، تشترط قطع العلاقة مع الغرب كضرورة سيادية لبناء دولة وطنية (https://shortlink.uk/1rtbA)

- بينما في المقابل بدأت دول أخرى مثل روسيا توطيد العلاقة، والدخول في شراكات أمنية واقتصادية، عن طريق برم اتفاقيات للتعاون الأمني والاقتصادي، والمساعدة في مكافحة الإرهاب، وكذا مجال التدريب العسكري، أهمها تشكيل الفيلق الإفريقي والذي يعتبر امتداد لمجموعة فاغنر الأمنية (https://shortlink.uk/1rtbA)

- اقتصاديا وبانحصار النفوذ الغربي وتراجعه نلاحظ أن هناك فاعلين آخرين أصبحوا رئيسيين مثل روسيا والصين وتركيا وإيران والإمارات العربية المتحدة، استحوذوا على مساحة اكبر، وبنو جسورا وعلاقات لتعزيز المصالح الاقتصادية مع السلطات الجديدة، وهذا يدل على أن المنطقة أصبحت ساحة للتنافس الدولي بين القوى العظمى، في مشهد يرجع بنا إلى حقبة الحرب الباردة، فبينما الصين التي تسعى لكسر هيمنة فرنسا واحتكارها لقطاع اليورانيوم، فهي تهتم أيضا بالاستثمار بشكل مكثف في مجال التعدين ومناجم الذهب مثل مالي، وإيران تهدف للاستثمار في مجال تخصيب اليورانيوم، فقد أبدت النيجر تقارب مع إيران منذ الانقلاب الأخير، وكذا استعدادها لبيع أطنان من اليورانيوم المكرر (الكعكة الصفراء)، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فبالرغم من أن تواجدها فيه نوع الغموض ويطرح الكثير من التساؤلات ويدعو إلى الريبة، إلا أنها في ظاهر الأمر تدعو إلى تعزيز التعاون م في مجال الأمن والاستقرار والتنمية والأعمال الإنسانية (https://shortlink.uk/1mhtl).

خاتمة:

ختاماً وفي ضوء الدراسة، يمكن القول أن حالة النيجر تُجسد نموذجاً حياً و أكثر وضوحاً للدولة الهشة في الساحل الأفريقي، حيث تتفاعل العوامل الداخلية والخارجية في حلقة مفرغة تهدد كيان الدولة واستقرارها و تتداخل التحديات الأمنية المتمثلة في انتشار الجماعات المسلحة، مع الإخفاقات الاقتصادية والفساد المالي والإداري، لتفضي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن ، ويّتضح لنا بأن هشاشة الدولة في النيجر هي نتيجة تراكمية لسياقات تاريخية واجتماعية واقتصادية معقدة. فالضعف الهيكلي للمؤسسات، وتفشي الفساد، وضعف الشرعية السياسية، شكلت جميعها تربة خصبة لتفجّر الصراعات الداخلية وقد كشفت الانقلابات العسكرية المتكررة عن عمق الأزمة المؤسساتية وعجز النخب الحاكمة عن إدارة التنوع والخلاف ، وعلى الرغم من الجهود المحلية والدولية لمعالجة هذه الأزمات، تظل التحديات جسيمة ، فالاعتماد على المساعدات الخارجية والتدخلات العسكرية، يطرح إشكالية إضافية تتعلق بالسيادة وعدم استدامة الحلول.

إن استمرار حالة عدم الاستقرار في النيجر لا يهدد أمنها الداخلي فحسب، بل يمتد تأثيره ليهدد استقرار الجوار الإقليمي بأكمله.

وبالتالي، فإن الخروج من نفق الهشاشة في النيجر رهن بتبني رؤية إصلاحية جذرية تضع بناء مؤسسات الدولة في صلب أولوياتها، وتعطي أولوية قصوى لتحقيق التنمية في المناطق المهمشة، كما أن الدور الإقليمي والدولي محوري، لكنه يحتاج إلى التحول من منطق إدارة الأزمات إلى منطق دعم بناء الدولة ، فلستقرار النيجر هو استقرار للساحل بأكمله، وفشلها هو فشل للجميع.

اولا – الكتب

رفاييل لوبيز بنتور، سبتمبر 2000، أجهزة إدارة الانتخابات-مؤسسات لإدارة الحكم، مكتب تطوير السياسات- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة: برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ص68

ثانيا – المقالات والمؤتمرات

كنزة مغيش، 2021، الدولة الهشّة أم وضعية الهشاشة؟ قراءة في إشكالية بناء الدولة في أفريقيا ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، ص227

عدنان بوزيدي، 2018، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة مدارات سياسية، العدد 04، ص 59

قادة بن عبد الله عائشة، 2019، الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد01، ص 1328، ص1329

قرش بن سالم، مسيح الدين تسعديت، 2021، مظاهر التأزم ومتطلبات الإصلاح للدولة الهشّة في مالي، مجلة أبحاث، العدد 01، ص73.

Patrícia Rosvadoski-da-Silva, 2021, "Theoretical Approaches to the Fragility of States: Proposal for a Comprehensive Model from Political Legitimacy in Statehood Construct", Administração Pública e Gestão Social, núm. 3, p03.

بن بريهوم ميادة، 2013، اثر التهديدات الأمنية الجديدة على حالة الاستقرار السياسي لدول الساحل الإفريقي-النيجر نموذج-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، ص176، ص177

محمد الجزار،2023، انقلاب النيجر.. الأسباب والتفاعلات والتأثيرات، مجلة قراءات افريقية، ص6

بشرى جاسم محمد، 2023، انقلاب النيجر وتداعياته الإقليمية والدولية، مركز حامورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ، ص1

ثالثا – المواقع الالكترونية

رضوان بوهيدل، ، النيجر...التاريخ، الجغرافيا وما وراء الانقلاب، نشر في: 2023-08-16، أفريكا نيوز، انظر الرابط: https://bit.ly/4lLTStE ، تاريخ الزيارة 2025/09/25

المركز الديمقراطي العربي، دور المؤسسة العسكرية فى التحول الديموقراطي فى النيجر، نشر في :2017-10-16، انظر الموقع https://bit.ly/47mSo39 تاريخ الزيارة : 2025/09/25

مجلة البيان، الانقلاب الأخير.. تاريخ النيجر من الاستقلال وحتى عزل بازوم، ، نشر في : 3-08-2023، انظرالموقع https://bit.ly/4rV6UGW تاريخ الزياة: 2025/09/25

الجزيرة نت، محمد بازوم أول رئيس عربي للنيجر، نشر في :2023/08/21، انظر الموقع:https://bit.ly/40OfWub ، تاريخ الزيارة:2025/09/27

المحيط نت، محمد بازوم أول رئيس عربي للنيجر، نشر في :2023/07/27، انظر الموقع: https://shortlink.uk/1mhnF ، تاريخ الزيارة:2025/09/28

سكاي نيوز عربية، انقلاب النيجر...تعرف على الرئيس محمد بازوم، تاريخ النشر: 2023/07/26، انظر الموقع https://shortlink.uk/1rt5A ، تاريخ الزيارة :2025/09/28

فاروق حسن ابوضيف، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر: 9-8-2023، ، انظر الموقع: https://shortlink.uk/1rt8s ، تاريخ الزيارة: 03-10-2025

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، انقلاب النيجر ومستقبل الحرب على الإرهاب والساحل، نشر في: 28-7-2023، انظر الموقع : https://shortlink.uk/1rt9m ، تاريخ الزيارة02-10-2025

موقع عمون ، تداعيات محتملة لانقلاب النيجرعلى جهود مكافحة الإرهاب، ، نشر في : 30-7-2023، ، انظر الموقع : https://shortlink.uk/1mhsH ، تاريخ الزيارة: 02-10-2025

عبد القادر عبد الرحمن، منطقة الساحل فريسة التنافسات الدولية وسط سلسلة من الانقلابات، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، نشر في : 12-07-2024، انظر الموقع : https://shortlink.uk/1mhtl ، تاريخ الزيارة: 06-10-2025

مركز الإمارات للسياسات ، التدخل العسكري في النيجر، المواقف الإقليمية والدولية والاحتمالات، نشر في : 10-8-2023، انظر الموقع: https://shortlink.uk/1mhu5 ، تاريخ الزيارة: 03-10-2025

أ. يارا خالد، التنافس الدولي وصراع النفوذ: التفاعلات الجيوسياسية في غرب أفريقيا، مركز ترو للدراسات، نشر في : 22-05-2025، انظر الموقع : https://shortlink.uk/1rtbA ، تاريخ الزيارة : 06-10- 2025